معرفة اللغة
مكوناتها وجذورها

نوام شومسكي

أتطرّق إلى دراسة اللّغة مفترضاً أنّه يمكن رصد خصائص المعرفة اللّسانية (Connaissance Linguistique) بواسطة نحو توليدي، أي بواسطة نسق قواعد ومبادىء يسند أوصافاً بنيويّة (De-scriptions structurales) إلى التّراكيب اللّسانية. وانطلاقاً من وجهة النّظر هذه تتمحور المفاهيم الأساسية حول مفهوم «النحو» ومفهوم «معرفة النّحو». أمّا المفاهيم الأخرى ـ كـ«اللّغة» و«معرفة اللّغة» ـ فتبقى مفاهيم ثانوية مشتقّة أبعد ما تكون عن الآليات النّفسيّة وتثير إشكالات ثانويّة.

يجدر بنا ـ من وجهة النّظر المتنبّاة هنا ـ أن نحدّد الجهاز البيولوجي الذي بفضله يكتسب الإنسان نحواً كلّياً كلّما هيأت له الظروف تجربة مناسبة. يمكننا أن نعتبر هذا الجهاز وظيفة تجمع بين تجربة ونحو. إذن ما نسمّيه «نحواً كلياً «Grammaire Universelle» هو هذه الوظيفة التي تتمثّل في مجموعة من المبادىء التي تحدّد صنف الأنحاء الخاصة (Pariculiéres grammaires) وميزاتها. لقد أظهرت الأبحاث الأخيرة أن «النحو الكلي» (G.U) يتكوّن من «النحو النووي» ومن نظريّة تضبط تغيّراته الممكنة. و«النحو الكلّي» ـ بفضل بنية داخلية متماسكة ـ يفسرّ ما يظهر لنا من اختلافات كبيرة في اللّغات وفي الأنحاء المتواجدة.

هناك أنساق فرعية (sous-systémes) متنوعة، يتميّز كل منها بميزات وتغيّرات خاصّة. وقع اكتشافها سوف أتناولها في هذا البحث وأتأمّل بعضاً من نتائجها المتعلّقة بطبيعة وامتلاك الأنساق المعرفية (systémes cognitifs) بصفة عامّة.

النّحو والنّحو الكلّي

كلّما تطرّقنا إلى موضوع «معرفة اللّغة إلاّ وتتبادر إلى الذّهن الأسئلة التالية:

1) ما هي طبيعة هذه المعرفة؟ 2) كيف يتمّ اكتسابها؟ 3) كيف يكون استعمالها؟

للسؤال الأول أسبقية التوضيح لأنّه لا يمكن معرفة كيفيّة اكتساب واستعمال المعرفة دون أن تتكوّن لدينا من قبل معرفة صحيحة وسليمة بطبيعة ما اكتسب وما استعمل.

أظن أن الطريقة العادية والمجدية التي تسمح لنا بالتطرّق إلى السؤال هي أن نفترض أنّ كل إنسان يتكلّم لغة ما قد اختزن نحو هذه اللّغة؛ أي اختزن نسق قواعد ومبادىء تسند أوصاف

بنيويّة (descriptions structurales» إلى التراكيب اللّسانية. وانطلاقاً من هذا المنظار تكون المفاهيم الأساسيّة التي يجب البحث فيها هي «النحو» و«الوصف البنيوي» ثم العلاقة التي تقوم بين المتكلم/ المستمع والنحو. سوف أطلق على هذه العلاقة اسم «معرفة ضمنية» أي أن هذا المتكلم/ المستمع له معرفة حدسيّة بقواعد ومبادىء النّحو. طبعاً، لا أعني أن له معرفة قضويّة بقواعد ومبادىء نحوه، إذ أن ذلك من مشمولات عالم اللّغة[1].

فالشخص الذي يتكلم اللغة الإنكليزية تتكوّن لديه حالة ذهنية (état mental) مخالفة للحالة الذهنيّة التي تتكون لدى متكلّم اللغة اليابانية مثلاً. فإذا ما استثنينا الفروق الشخصية المحتملة، أمكننا القول إنه تُوجد حالة ذهنية فطرية ـ كقاسم مشترك بين كل أفراد الجنس البشري ـ تساعده على اكتساب المعرفة النحويّة وتميزّه على سواه من الأجناس الأخرى كالطيور والقردة. إذن من المعقول أن نعتبر هذه الكفاءة الفطرية نسق مبادىء لكلّ منها اختلافات بارامترية محتملة، أن نفترض أن اكتساب معرفة النحو يخضع جزئياً لاختيار هذه البرامترات التي تثبت باستعمال التجربة. لنقل إنّ هذا الإجراء ينتج «نحواً نووياً» يأخذ في التوسع ليشمل فيما بعد عناصر فرديّة خاصة. هذا التوسع ـ الذي يتم كذلك بواسطة المبادىء الفطرية. قد يختلف من شخص إلى آخر. إذن إحدى مكونات الدماغ البشري هي شكل بدائي محدّد فطرياً نسميّه «الحالة البدائية للكفاءة اللّغوية». هذه الحالة البدائية يمكن تحديدها بفضل نظريّة المبادىء والبارامترات (Paramétres) ونظريّة الموسومية (marque) التي تسمح بالانتقال من نحو نووي إلى نحو كامل. لنسمّي كل ذلك «نظرية النحو الكلّي» ولنقل إن «النحو الكلّي هو مكوّن للحالة البدائية. فالتجربة تسبب وتجسد الإنتقال من حالة بدائية (état initial) إلى حالة قارة (état stationnaire) تحتوي على النحو المدرك (La grammaire atteinte). إنّ استعمالي لمصطلح ذهني (mentaliste) لا يستلزم أكثر من الإشارة إلى أنّ النّحو الكلّي والنحو المدرك هما على التوالي مكوّنان للحالة البدائية والحالة المستقرة التي يمكن تحديد خصائصها على مستوى مجرّد. وباختصار فإن هذا التخصيص يمثل رصداً للشروط التي يجب أن تخضع لها ـ بأي حال من الأحوال ـ آليات فيزيائية في الدماغ. ومن هذا المنطلق يكون طرحنا مماثلاً لطرح David Marr وأعوانه في أعمالهم حول الآليات «الذهنية» للبصر، كمبدأ الصرامة الذي يسمح بتحديد البنية انطلاقاً من التنقل أو كنظرية التمثيل البصري (أنظر: Marr et Nishihara. Ullman 79).

هناك أمثلة أخرى مألوفة تتمثل في أن نفترض أن الانتقال من الحالة البدائية إلى الحالة المستقرة يكون آنياً، أي أن حالات التنقل ليس لها تأثير مهم على الحالة المدركة (état atteint). كل هذا قابل للنقاش طبعاً. ولكن ـ على حد علمي ـ نتحصل بفضله على تقدير أوّلي هام جداً، أتبناه هنا. يمكننا إذن أن نفهم «النحو الكلي» على أنه وظيفة تقوم بإسقاط التجربة على حالة الاستقرار المدركة وتضبط بارامترات مضيفة إليها مداراً موسوماً.

الوظيفة التفسيرية للنّحو الكلي

إذا ما أجبنا بهذه الطريقة على السؤال الأول تكون نظرية النحو الكلي قد قدمت جواباً

---

(1) **ابن خلدون** كذلك يميّز بين الملكة اللسانيّة (أي معرفة ضمنيّة بقواعد اللغة) وصياغة قواعد اللغة كما تنص عليها كتب النحو في شكل قواعد. يقول **ابن خلدون** «من هنا يعلم أن تلك الملكة هي غير صناعة العربيّة وأنّها مستغنية عنها بالجملة» [**المقدّمة**، ص 1083].
ويضيف **ابن خلدون** قائلاً: «ذلك أن صناعة العربيّة هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفيّة وليس نفس كيفيّة» [**المقدّمة**، ص 1081]. (المعرب).

جزئياً على السؤال الثاني. وزيادة عن ذلك، فإن هذا الوصف لنمو المعرفة يمكن أن يعتبر مثالاً تفسيرياً. هناك معطيات كثيرة ـ كالجملتين التاليتين التي تعكس معرفتنا للغة ـ نود تفسيرها:

1. Everyone wants john to be like him. (كل واحد يرد أن يحبّه دجون)
2. Everyone wants hin to be liked by john. (كل واحد يريد أن يحبّ من قبل دجون).

الجملة (1) يمكن أن يكون لها تأويل (3)، في حين أن الجملة (2) لا يمكن أن يكون لها تأويل (4):

3. For every person x, x wante john to like x (لكل شخص ب/ب يريد أن يحب دجون ب).

4. For every person x, x wants that x be liked by john.

على الرغم من أن الجملتين john likes him (دجون يحبّه) وHe is liked by john (هو محبوب من قبل دجون) هما جملتان مترادفتان، فإنّ إدراج جمل مصدرية كمفعول لفعل want يؤدي إلى إيجاد تراكيب غير مترادفة. هذه المعطيات يعلمها متكلم اللغة؛ يعرف أن الجملة (1) تعني وأن الجملة (2) لا تعني (4).

هذه الأمثلة التي تهم المعرفة القضوية لا تقتصر على الجمل الإنجليزيّة النحويّة إذ يمكن أن نسوق لهجتي كمثال على ذلك. تمتاز هذه اللهجة عن بقية اللهجات الإنجليزية بكون الفعل want لا يتطلب مفعولاً مسبوقاً بالمتبع that، أي أن الجملة (5) غير مقبولة [لوجود المتبع].

5. Every one wants that john like him (كل واحد يريد أن يحبه دجون).

ورغم ذلك فإني أعرف أنه لو كانت هذه الجملة نحوية لكان لها تأويل (6) وكذلك الجملة (7) ـ خلافاً للجملة (2) ـ يمكن أن يسند لها تأويل (8):

6. For every peraon x, x wants that john like x (لكل شخص ب،ب يريد أن يحب دجون ب).

7. Every one wants that he be like by John (كل واحد يريد أن يحب من قبل دجون).

8. For every person x,x wants that x be liked by john (لكل شخص ب،ب يريد أن يحبّ من قبل دجون).

كيف يمكننا تفسير هذه الظواهر؟

مبدئياً يمكننا تفسير ذلك بافتراض نحو قادر على انتاج هذه الظواهر. أمّا على مستوى تحليل أعماق فيمكننا أن نفسرّ ذلك بافتراض نحو كلّي، يمتاز بالخصائص التالية؛ ما إن توافرت تجربة لاكتساب اللغة إلا وحدّد «النحو الكلي» نحواً يمدّنا بهذه النتائج. إنّ نظرية النحو الكلي التي تمتاز بهذه الخصائص هي فعلاً نظرية تفسيرية ولو أن نتائجها ـ في الوقت الراهن ـ ما زالت

---

(2) يجمع شومسكي تحت مصطلح Anaphores وحدات معجميّة تنتمي في النحو التقليدي إلى أقسام مختلفة، من ذلك نذكر: 1) ضمائر النفس (Réfléchis) مثل: نفسه، نفسها، أنفسهم... himself - se إلخ؛ 2) ضمائر المشاركة (Réciproques) مثل: بعضهم بعضاً Each other - se - les autres... إلخ؛ 3) ضمائر الملكية (Possessifs) كالضمير المضاف إلى اسم مثل: كتابه، بنتها، his - sa - son... إلخ.
كل هذه الوحدات ليس لها إحالة، لذلك يجب أن يكون لها عائد عليه داخل الجملة، أي أنها تكون مربوطة بسابق (antecédent). (المعرب).

جزئية: فهي تركيز على مبادىء نذكر منها ما اصطلح على تسميته بـ «نظرية الربط». لقد ظهرت في العشرين سنة الأخيرة دراسات عديدة تناولت هذه النظرية بالدرس فكان من نتائجها افتراض مبادىء بسيطة وطبيعية تمتاز بقدرة تفسيرية كبيرة (انظر: شومسكي 81). فمثلاً «نظريّة الربط» هذه تنعت بعض التشجيرات بكونها تشجيرات شومسكي منغلقة (configurations opâques)، أي أنّ كل عائد معجمي (anaphore lexicale) مثل each other (بعضهم بعضاً) يجب أن يكون مربوطاً في الجملة التي تحتوية (2) أي يوجد له عائد عليه [أو سابق]. يمكن أن نقعّد ذلك كما يلي: نقول إنّ مقولة (أ) تتحكم مكوّنياً (C. commande) في (ب) إذا كانت المقولة (أ) مكوناً مباشراً للمقولة التي تحتوي (ب) و(أ) لا تحتوي (ب): إذن (ب) توجد في ميدان التحكم مكونياً لـ (أ)[3].

والتشجيرات المنغلقة تحتوي على فاعل وعلى ميدان التحكم مكونياً الأدنى لهذا الفاعل سواء كان المسند فعلاً متصرفاً أو مصدراً. فضمير مثل: He. يجب أن يكون حراً في ميدان الفاعل بينما العائد المعجمي يجب أن يكون مربوطاً (lié). لنتأمل الجمل التالية التي تمثل قيود الانغلاق (نستعمل القرينة (Indice) للدلالة على علاقة الربط):

9. john expects (Bill to like him)
i j k
(ينتظر دجون من بيل أن يحبه)

10. john expects (him to win)
i j
(ينتظر دجون (منه) أن يربح).

11. john expects (that he will win)
i ig
(ينتظر دجون أن يربح)

الهلالان يحددان الجمل المدمجة (phrases enchassées). ففي (11) جاء مسند الجملة

(3) نوضّح ذلك بالتشجيرة التالية:

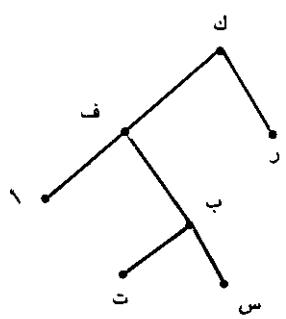

المقولتان (ر) و(ف) مكونان مباشران للمقولة التي تحويهما (ك). إذن (ر) توجد في ميدان التحكم مكونياً لـ (ف) والعكس بالعكس. كذلك بالنسبة لـ (ب) و(أ) من جهة ولـ (س) و(ت) من جهة أخرى: المقولة (س) توجد في ميدان التحكم مكونياً لـ (أ) لأنّ (أ) مكون مباشر لـ (ف) التي تحتوي بصفة غير مباشرة (س)؛ إذن (أ) تتحكم مكونياً في (س) و(ت). وعلى عكس ذلك، فإنّ (س) أو (ت) لا تتحكم مكونياً في (أ) لأن المقولة التي تحتويها (ب) لا تحتوي (أ).

المدمجة فعلاً متصرفاً. أما في (9) و(10) فكان مصدراً (infinitif). الضمير him في الجملة (9)، يوجد في ميدان التحكم مكونياً للفاعل (Bill). وبما أنه يجب أن يكون حراً في هذا الميدان أسندنا له قرينة مخالفة لقرينة الفاعل (i=k)[4]. يمكن كذلك إسناد قراءة ثانية لهذه الجملة؛ وهي أن يحمل الضمير him قرينة مماثلة لقرينة فاعل الجملة الرئيسية (i=k). لكن في الجملة (10) يجب أن يحمل هذا الضمير قرينة مخالفة لفاعل الجملة الرئيسية (i≠j)، لأنه موجود ضمن ميدان التحكم مكوناً لهذا الفاعل. اما في الجملة (11) فيمكن للضمير He أن يحمل قرينة مماثلة لقرينة الفاعل الرئيسي (i=j) لأنه ـ كفاعل فعل متصرف ـ يجب أن يكون دائماً حرّاً[5]. أمّا بالنسبة إلى العائدات المعجمية (anaphores lexicales) فتخضع للقيود نفسها كلما أبدلنا سمة «حرّ» (libre) بسمة «مربوط» (lié)؛ حيث إن تماثل القرينتين (Indices) يدل على الشركة في الإحالة

---

(4) نوضّح العلاقة الهرميّة بين الفاعل Bill والضمير him بالتشجيرة التالية:

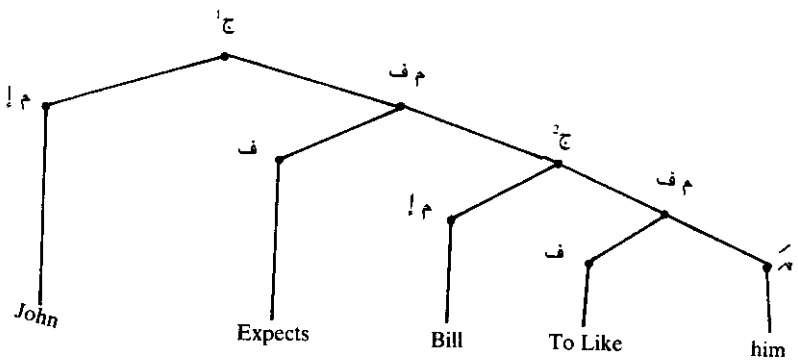

نلاحظ أن الضمير him موجود في ميدان التحكم مكونياً للفاعل Bill. لأنّ المقولة الكبرى (ج²) التي تحتوي هذا الفاعل تحتوي كذلك هذا الضمير وبالتالي فإن نظريّة الربط تمنع هذا الضمير من أن يعود على Bill.

وعلى عكس ذلك، يمكن لهذا الضمير أن يعود على John لأنه ـ بحسب نظريّة الربط ـ ليس موجوداً في ميدان التحكم مكونياً لهذا الفاعل، لأن المقولة الكبرى (ج²) التي تحتوي هذا الضمير لا تحتوي كذلك John. (المعرّب).

(5) نلاحظ أن من خصائص فعل Expect التركيبيّة أنه يفرّع مقولياً (sous - catégorisé) جملة، اي يتطلب مفعولاً جملة سواء كانت مصدريّة (Infinitive) كما في الجملتين (9) و(10) أو كان فعلها متصرّفاً (fini) كما في الجملة (11). في العربيّة نجد أفعالاً لها خصائص تركيبيّة شبيهة بفعل Expect مثل: ظن ـ حسب ـ خال ـ رأى ـ سمع... إلخ. هذه الأفعال تفرّع مقولياً مفعولاً جملة وليس مفعولين (اسم + جملة) كما يرى النحاة العرب. فالمعقوفان في الجمل التالية: يحددان الجملة المدمجة (جملة واحدة مفعولاً).

ا ـ أمّا زيد فسمع [عمراً يشتمه]

ج

ب ـ أمّا زيد فرأ [هـ يرقص]

ج

ت ـ أمّا زيد فظنّ [أنّه يحلم]

ج

(Coréférence). ففي الجملة (9) يمكن أن يفهم الضمير him على أنه مشترك إحالياً مع john وليس مع Bill.

من نتائج نظرية الربط، نذكر كذلك الأسماء. إذ لا يمكن لها أن تكون مربوطة بضمائر. فالجملة (12) نحوية، لكن الجملة (13) لاحنة [إذا ربطنا john بالضمير he]:

12. The woman he married expexted [us to like john]

i i

(المرأة التي تزوجها تنتظر أن نحب دجون).

13. * He expected [us to like john]

(ينتظر أن نحب دجون)

الضمير he ـ في الجملة (12) ـ لا يتحكم مكونياً في الاسم john، وبالتالي يمكن لهما أن يشتركا في الإحالة. لكن لا يمكن لهما ذلك في الجملة (13) لأن الضمير he يتحكم مكونياً في الاسم john. إذن، الجملة (13) لاحنة لأنها تخرق نظرية الربط[6].

(6) العلاقة بين المكوّنات ليست علاقة تتابع بشكل خطي فقط وإنّما هي ايضاً ـ وربّما اهمّها ـ علاقة هرميّة تسلسليّة. فمثلاً لو اكتفينا في تحليلنا بالعلاقة الأولى، أي تتابع المكونات. في سلسلة الكلام. لما وجدنا جواباً مقنعاً للتقابل بين الجملتين (12) و(13)، رغم أن الضمير he يسبق خطيّاً الاسم John في كلتا الجملتين. لكن لو تعمّقنا أكثر في التحليل واعتمدنا العلاقة الهرميّة لوجدنا تفسيراً لذلك. فالضمير he في الجملة (12) يحتلّ رتبة في أسفل الهرم أي أن علاقته بالإسم John تمرّ بسلسلة هرميّة، فكل من الضمير والإسم موجودان في ميدان واحد، أي أن كلاً منهما موجود في ميدان التحكم مكونيّاً للآخر، وبالتالي لا يمكن اشتراكهما في الإحالة. نوضح هذا التقابل بالمثالين العربيين التاليين:

أ ـ المرأة التي سيتزوجها تظننا نحب زيداً.

ب ـ يظننا نحبّ زيداً.

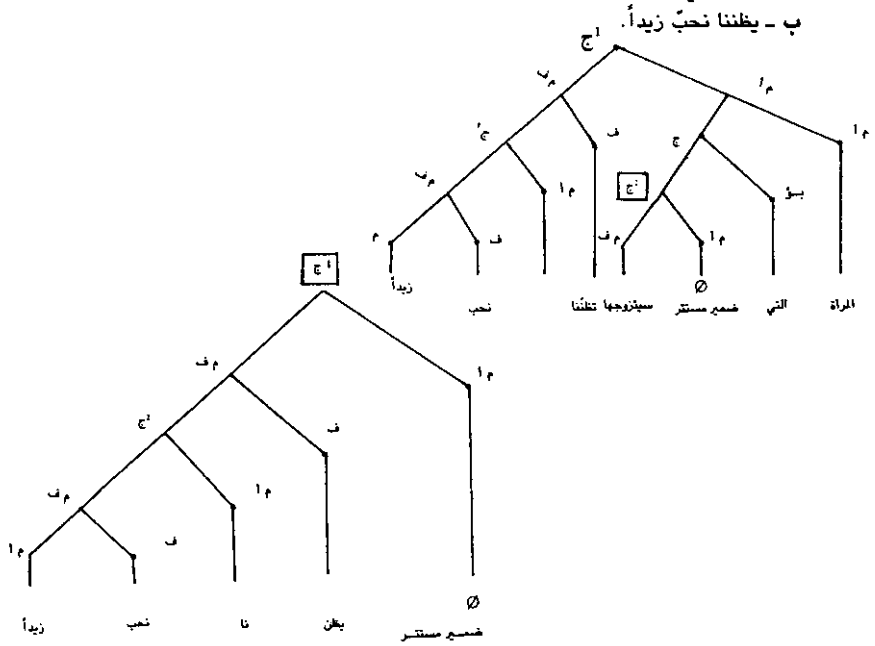

يمكننا وصف معرفتنا للتأويلات الممكنة لهذه الجمل وذلك بإفتراض أن نظرية الربط هي ملكة خلقية تمدنا بالمعلومات اللازمة حول صيغة التمثيلات الدهنية للتراكيب اللسانية، وأن التجربة تتولى مدنا بالمعلومات اللازمة لمعرفة أن he ضمير [وليس إسماً]. ولتوضيح ذلك نسوق الجملة التالية:

.14 Who did john expect to like him

i ik

(من ينتظر دجون أن يحبه)

في هذه الجملة يمكن للضمير him أن يؤول على أنه مشترك إحالياً مع john. هذا التأويل لا يتناقض مع شرط نظرية الربط إلّا إذا كان الضمير him ـ كما أشرنا سابقاً ـ ضمن ميدان التحكم مكونياً الأدنى لفاعل الجملة المدمجة. لكن هذه الجملة المدمجة خلافاً للجمل (9-11) ـ لا تحتوي على فاعل صرفي، [أي أن فاعل to like ليس له سمات صرفية (morphologiques traits)].ورغم ذلك فإننا نعرف أن هناك فاعلاً ممثلاً ذهنياً[7]، أي أن في مستوى التمثيل البنيوي يكون تمثيل الجملة (14) ـ بعد تطبيق نظرية الربط ـ كما يلي (15):

.15 Who did john expected [x to like him]

j i j ik

x هي متغير (variable) مربوط بالمكمّم [أو اسم الاستفهام] who[8]. وبما أن هذا المتغير الممثل ذهنياً هو فاعل الجملة المدمجة فإن ربطه بالفاعل john يخرق قيود نظرية الربط، لذلك نعتبر أن التمثيل (15) الذي اقترحناه هو تمثيل طبيعي. أما بالنسبة إلى الضمير him فيمكن له أن يحتمل تأويلين: إما أن يكون مشتركاً أو منفصلاً إحالياً مع الاسم john، وهو ما يفسر وجود القرينة (k) إلى جانب القرينة (i). فإذا ما اخترنا التأويل الأول كانت الصورة المنطقية (Forme logique) للجملة (15) كما يلي:

.16 For wich person x, john exected [x to like him]

(لأي شخص ب، دجون ينتظر أن يحبه ب)

نلاحظ أن الضمير (هو) في الشجرة الأولى هو مكوّن مباشر لـ (ج²) التي لا تحتوي المركب الإسمي زيد. لذلك يمكن لهما أن يشتركا في الإحالة. أمّا في الجملة الثانية فالضمير مكوّن مباشر لـ (ج¹) التي تحتوي «زيد»، لذلك فاشتراكهما في الإحالة.. يخرق نظريّة الربط. (المعرّب).

(7) أي ضمير غير صرفي أو فارغ أو ـ بحسب اصطلاح النحاة العرب ـ مستتر. (المعرّب).

(8) يرى شومسكي أن الجملة الاستفهاميّة مشتقّة من جملة الإثبات وذلك بعد تطبيق قاعدة تحوّل اسم الاستفهام من موضعه الأصلي (فاعل ـ مفعول به ـ ظرف) إلى صدر الجملة. فمن الجملة التحتية (أ) يمكن أن نتحصل على جملة الاستفهام (ب):

(أ) ضرب زيد من (ب) من ضرب زيد ×؟

(أ) ظن زيد من يضربه (ب) من ظن زيد × يضربه؟

فالكم في الجملة (ب) يحتل موضعاً خارج الجملة وبالتالي موضعاً لم تسند له وظيفة نحويّة، ورغم ذلك نرى النحاة العرب يعربونه مفعولاً به ممّا يدل على أنّهم سبقوا شومسكي في ربط الجملة الاستفهاميّة بجملة الإثبات حتى تتسنّى لهم معرفة وظيفة اسم الإستفهام المصدّر ـ ورغم ان الموضع الأصلي لإسم الاستفهام بقي شاغراً بعد عملية التصدير، فإنّ **شومسكي** يفترض وجود مفعول به ذهني (فارغ) مربوط باسم الاستفهام المصدر. (المعرّب).

في هذه الجملة نلاحظ أنه لا يمكن للمضمير him أن يحمل قرينة j دون أن يخرق نظرية الربط وكذلك بالنسبة إلى الجملتين john likes him وI expect john to like him، حيث إن الضمير لا يمكن له أن يعود على john. الجملة (14) هي من الأمثلة التي تدل على أن الفاعل يمكن أن يكون عنصراً ممثلاً ذهنياً، أي ليس صرفياً. هناك أمثلة أخرى تقيم الدليل على أن المفعول به أيضاً يمكن أن يكون عنصراً فارغاً كما في الجملة الموالية (17):

17. I wonder whom he expected us to like (أتساءل من ينتظر منا أن نحب)

الجملة (17) لا تتحمل التأويل (18):

18. I wonder for wich person x,x expected us to like x.

(أتساءل لأي شخص ب،ب ينتظر أن نحب ب)

الصورة المنطقية (18) تمدنا بتفسير دلالي للجملة الموالية (19) وليس للجملة [17]:

19. I wonder who exrected us to like him

(أتساءل من ينتظر أن نحبه)

بإمكاننا التنبؤ بهذه المعطيات إذا إفترضنا أن التمثيلين الدلاليين للجملتين (17) و(18) هما على التوالي (20)، (21):

20. I wonder [for wich person x, he expected [us to like him]

(أتساءل لأي شخص ب،ب [ينتظر ان نحب ب]

21. I wonder [for wich person x, x expected [us to like x]

(أتساءل لأي شخص ب، ب ينتظر أن نحبّه)

نلاحظ أن مفعول فعل wonder ـ في الجملة (20) ـ له تركيب مماثل لمفعول فعل Expect في الجملة (13) [في كلتا الجملتين كان المفعول جملة]. ونلاحظ كذلك أن مفعولي فعل like ـ في كلتا الجملتين ـ يشتركان في الخاصية التالية: استحالة اشتراكهما في الإحالة مع فاعل فعل expect، الشيء الذي يسمح لنا بتصور تحليل موحد لهاتين الظاهرتين: المتغيرات (variables) والمركبات الاسمية لها توزيع مماثل. ونستنتج كذلك أن الصورة المنطقية (18) ليست التأويل المناسب لجملة (17) بل للجملتين (19)و(21)، وهو تأويل لا يتناقض ومبادىء نظرية الربط: كل هذه الأمثلة التي ذكرناها توضح ظاهرة وجود فاعل أومفعول به مستتر ممثلاً ذهنياً. ولزيادة التوضيح نسوق المثالين التاليين (22)(23):

22. John is too stubborn to talk to bill

(دجون جد عنيد في التحدث إلى بيل)

23. John is too stubborn to talk to

(دجون جد عنيد في التحدث إليه)

نفهم هاتين الجملتين كما يلي:

John is so stubborn thak he will not talk to bill .22=24
i i

(دجون جد عنيد إلى درجة أنه لا يريد التحدث إلى بيل)

John is so stubborn that one cannot talk to him .28=25
i i

(دجون جدّ عنيد إلى درجة أن لا أحد يريد التحدث إليه)

هذان المثالان مهمان جداً. فعلى الرغم من أنهما لا يختلفان إلّا في وجود المفعول بـه في (22) وعدم وجوده في (23) فإن فاعل الفعل المتعدي to talk ـ رغم أنه مستتـر ـ يحتمل قـراءتين: فقـد يفهم على أنه John (تأويل 22) أو شخص آخر غير محـدد (تأويـل 23). فإمكـاننا أن نعتبـر هذه الظواهر الغريبة ناتجة عن نظـرية الـربط لو افتـرضـنا أن «الفـاعل المؤول» و«المفعـول به المؤول» ممثلان ذهنياً كما تشير إليه البنيتان (26) و(27) المفسرتان للجملتين (22)(23):

John is too stubborn [PRO ta t lk to Bill] .22=26
i i

John is too stubborn [PRO ta talk to x] .23=27
i j ik

مـا أشرت إليه هنـا بالعـلامة PRO يجب أن يفهم عـلى أنـه ضمـير مجـرد، أي ليس صرفيـاً [أو مستتراً]. مبدئياً ليس في نظريـة الربط مـا يمنع هـذا الضمير من أن يكـون ـ في كلتا الجملتـين ـ مربوطاً بفاعل الجملة الرئيسية john. لكن نظـرية المـراقبة (Théorie de contrôle) ـ وهي نظـرية فرعية ـ تجعل هذا الربط إجبارياً في الجملة (26). أما في الجملة (27) فذلك ليس ممكناً لأن نظريـة الربط تمنع ربط x بالضمير PRO فاعل الجملة المدمجـة كما الحـال في الجملة (9)، [حيث لا يمكن ربط him بالمركب الاسمي Bill].

من نتائج نظرية الربط كذلك نجد نتيجة أخرى لن أتطرق إليها في هذا البحث، وهي أن x في (27) لا يمكن ان تكون ضميراً مستتراً[9]، ولا أن ترتبط إحالياً بالضمير (PRO) فاعل to talk كمـا

---

(9) لم يذكر **شومسكي** في هذا البحث المبدأ المنهجي الذي يمنع من افتراض ضمـير مستتر (PRO) عـوض عن المتغير x في الجملـة (27). لكن بالـرجوع إلى أبحـاثه الأخـرى التي تناول فيهـا هذا الموضوع، نجد أن ما يمنع من افتراض ذلـك هو نظـريّة الاعـراب، يرى **شـومسكي** أن الضمير المستتر (PRO) لا يحتلّ إلّا موضعاً لم تسند له حالة إعرابيّة كموضع فاعل المصدر (infinitif)، إذن فاعل المصـدر في الانكليزيّـة والفرنسيّـة مثلاً لا يكـون وحدة صرفيّـة حتى لا يخرق نظـريّة الإعراب، التي تنص على أن كل مركب إسمي صرفي في الجملة لا بدّ وأن تسند له حالة إعـرابيّة. نوضّح ذلك بالجملتين اللّاحنتين التاليتين:

* Je veux que parte
* Je veux Pierre partir

نظرية الإعراب تمدّنا بتفسير للحن هاتين الجملتين: في الجملة الأولى جـاء الفعل متصرّفـاً، لذلـك يكون موضع الفاعل موضعاً أسندت له حالة إعرابيّة، وبالتالي يجب ألّا يكون فارغاً، أي يجب أن

تنص عليه نظرية الربط. إذن يجب أن تربط بفاعل الجملة الرئيسية john [كما ربط الضمير him في الجملة (9) بالفاعل الرئيسي وليس بفاعل الجملة المدمجة]. هذا ما كان من شأن المتغير x، أما الضمير PRO، فبما أنه ليس مراقباً من قبل john فإنه يؤول على أنه يدل على شخص غير معروف كما الحال في الجملة (28) التي نسند لها التأويل (29) [حيث أن فاعل to solve مبهم].

28. It is unclear how to Solve the Problem (to help orieself)

29. It is unclear (how PRO to salve the problem (to help orieself)

لاحظوا أن وجود الضمير الانعكاسي oneself في الجملة المدمجة يستلزم الوجود عائد عليه داخل هذه الجملة [مما يؤيد طرحنا بافتراض فاعل مستتر للمصدر to solve].

والآن، بإمكان القارىء الفطن أن يتساءل عن سبب ربط الضمير المستتر (PRO) في الجملة (26) بالفاعل John رغم وجوده ضمن ميدان التحكم مكونياً لهذا الفاعل، وهو أمر يخرق نظرية الربط. على أن الضمير إذا وجد ضمن ميدان الفاعل يجب أن يكون حراً، أي لا يشترك معه في الإحالة.

يمكننا حل هذا التناقض إذا افترضنا أن PRO ـ خلافاً للضمير الصرفي ـ هو مضمر وعائد في الوقت نفسه (انظر: شومسكي 1916b).

من الأمثلة التي تدعم هذا الطرح نسوق المثالين التاليين (30) و(31):

30. John is too clever te expect us to catch Bill
(دجون محتال جداً كي ينتظر منا أن نقبض على بيل)

31. John is too clever te expect us to catch [10]
(دجون محتال جداً كي ينتظر منا أحدهم أن نقبض عليه)

في الجملة (30) يفهم John على أنه الفاعل لفعل Expect. أما في الجملة (31) فالفاعل شخص غير معروف. هذه الحقائق يمكن تفسيرها بسهولة لو افترضنا التمثيلات الدهنية الموالية (32), (32):

33=32. John is too clever (PRO to expect (us to catch Bill))
i i

31=33. John is too clever (PRO to expect (us te catch x))
i j i

يحتلّه مركب إسمي صرفي كما في الجملة التالية:

Je veux que Pierre parte

أمّا في الجملة الثانية فالفعل غير متصرّف (أو مصدر)، وبالتالي فإنّ موضع الفاعل لم تسند له حالة إعرابيّة، لذلك يجب أن يكون فارغاً (أي ضميراً ممثلاً ذهنيّاً) كما في الجملة التالية:

Je veux PRO partir

بعد هذا يمكننا الآن معرفة لماذا × في الجملة (27) لا تكون ضميراً مستتراً (PRO) ، لأن ذلك الموضع أسندت له حالة إعرابيّة من قبل الحرف to، وبالتالي يجب أن يحتلّه مركّب إسمي صرفي كما في الجملة (26). (المعرّب).

(10) الفارق بين الجملتين يتمثّل في وجود المفعول في (30) وعدم وجوده في (31)، لاحظنا هذه المقابلة كذلك في الجملتين (22) و(23). (المعرّب).

في الجملة (32) يمكن للضمير PRO أن يشترك إحالياً مع المركب الإسمي John. لننتقل الآن إلى الجملة (33): كنا قد أشرنا سابقاً إلى أن نظرية الربط تمنع من أن نؤول x مضمراً (PRO) لأنها لو كانت كذلك لوجب اشتراكها إحالياً مع المضمر الآخر فاعل Expect، ولكن هذا التأويل غير ممكن. الحل الوحيد هو أن نؤول x متغيراً. لكن هذا المتغير يجب أن يكون مربوطاً بعائد مناسب: ونظرية الربط تمنع من أن يكون العائد عليه أحد الإسمين US (فاعل Catch) وPRO (فاعل Expect، إذن لم يبق في الجملة عائد عليه مناسب إلّا المركب الاسمي John. أما المضمر PRO فاعل Expect فلا يمكن له أن يشترك إحالياً مع المركب الإسمي John، لذلك يؤول على أنه يدل على شخص مبهم كما في الجملة(27)[11].

الأمثلة التي قدمناها ـ وغيرها كثير ـ تؤكد أن نظرية الربط تمدنا بتفسير موحد عن توزيع كل من الموحدات الصرفية والعناصر الفارغة. كنا قد أشرنا إلى أن هذه العناصر الفارغة تتفرع إلى قسمين مختلفين. هناك المتغيرات (variables) ـ وهي شبيهة في توزيعها بالمركبات الاسمية ـ والمضمر العائد PRO. إلى جانب هذين العنصرين هناك أيضاً نوع ثالث من العناصر الفارغة يسمى أثراً (Trace)، وهو يمتاز بكونه عائداً محضاً (انظر: شومسكي 1981b)[12].

مبدأ الاسقاط

هناك أمثلة ـ كالأمثلة التي قدمناها ـ تبرز أن النحو الكلي يحتوي خصوصاً على مبدأ طبيعي هام، وهو ما يمكن أن أسمية «مبدأ الاسقاط». ينص هذا المبدأ على أن بنية التركيب هي

---

(11) لاحظوا أن العنصر الفارغ × في الجملة (27) لا يمكنه ـ بحسب نظريّة الربط ـ أن يشترك في الإحالة مع فاعل to talk. كذلك لو وضعنا ضميراً صرفيّاً مكان المتغيّر لما أمكنه الاشتراك في الإحالة مع هذا الفاعل؛ ممّا يدلّ على أن نظريّة الربط تقدّم تفسيراً موحداً لكل المركبات الإسميّة، سواء كانت مستترة أو صرفيّة. (المعرّب).

(12) يرى **شومسكي** أن الجملة في بنيتها السطحيّة (stucture de surface) قد لا تكون مماثلة لبنيتها العميقة (structure profonde)، حيث يطرأ على بعض مكوناتها تغيير سواء في البنية الصرفية أو في البنية التركيبيّة بفضل تطبيق قواعد تحويليّة، كالتقديم والتأخير والتقييد (clificisation) والزيادة والحذف... إلخ. هذه التحويلات قد تكون إمّا إجباريّة يحتّمها مبدأ من مبادىء النحو الكلّي، وإمّا إختياريّة تحتّمها أهداف أسلوبية. كل عنصر وقع تحويله إلى موضع آخر يترك في موضعه الأصلي أثراً (trace). بفضل هذا الأثر يمكننا معرفة الوظيفة النحويّة للعنصر المحوّل، لأنّه لا يمكننا تحديد هذه الوظيفة النحويّة اعتماداً على موضعه الجديد. فاسم الاستفهام مثلاً يحتل موضعاً خارج الجملة، وبالتالي لا يمكننا تحديد وظيفته إلّا بالرجوع إلى موضعه الأصلي:

ماذا [قال زيد أ]؟
مفعول به

من أمثلة التقييد (أو الإلحاق، نجد المثال التالي حيث إن الضمير حُوِّل من موقعه الأصلي وأُلحق بالفعل:

ضربه زيد (أ)
مفعول به

المواقع التي تظهر فيها العناصر الفارغة تحدّدها نظريّة المراقبة ونظريّة الإعراب ونظريّة الربط. تفاعل هذه النظريات يحدّد نوعية العنصر الفارغ إن كان أثراً أو مضمراً أو متغيّراً. (المعرّب).

إسقاط لخصائص المفردات: أي أن بنية الموضوع (structure argumentale) للوحدات المعجمية يجب أن تكون ممثلة في كل مستويات التركيب. فالافعال hit (ضرب) وhelp (أعان) وtalk to (تحدث إلى) ـ من خصائصها المعجمية ـ أنها تتطلب مفعولاً تسند إليه دوراً دلالياً وفاعلاً تسند إليه دوراً دلالياً مخالفاً، بناء على ذلك يجب أن يوجد فاعل ومفعول في التشجيرة التركيبية مهما كان مستوى التركيب. ففي الجملة John hit Bill هناك فاعل ومفعول صرفيان، اما في الجملتين (26) و(27) فهما عنصران فارغان. لا أستطيع ـ هنا ـ صياغة هذا المبدأ صياغة دقيقة (انظر شومسكي 1981b).

هذا المبدأ له استلزامات متنوعة فلو اعتبرنا هذا المبدأ مكوناً من مكونات النحو الكلي ـ أي كقدرة فطرية يختص بها البشر ـ فإن الطفل الذي «تعلم الإنكليزية» يكتشف بالتجربة الخصائص المعجمية للأفعال hit وhelp وtalk to ثم يعرف بعد ذلك ـ دون الحاجة إلى معطيات ثانوية ـ أن الجمل التي تناولناها يجب أن تفهم كما هي. وهكذا يكون مبدأ الإسقاط قد سهل كثيراً ما نسميه عن خطأ «تعلم اللغة». من الأفضل تسميته «نمو اللغة» وهي تسمية جدّ ملائمة[13]. من نتائج هذا المبدأ نجد كذلك نظرية الأثر التي تتميز ببعد تفسيري عميق.

والآن لننتقل بعجالة إلى السؤال (3): كيف تستعمل المعرفة؟

إنّ الشخص الذي اختزن مبدأ الاسقاط وامتلك خصائص الوحدات المعجمية يكون قادراً على بناء التمثيلات العميقة، وبالتالي على استيعاب التأويلات الممكنة وفهم الجمل التي يسمعها.

من جهة نظر النظرية النحوية يساعدنا مبدأ الاسقاط على الاستغناء عن قواعد التركيب ـ ما عدا ما يندرج ضمن البارامترات التي تختلف من لغة إلى أخرى كالتركيب الأساسي للمقولات الكبرى ـ وعن قواعد المكون التحويلي حيث نكتفي بقاعدة تحويلية واحدة وهي «حول أية مقولة إلى أي موضع»[14]. وبذلك يكون النحو «نحيلاً» [أو بسيطاً] لا يشتمل إلا على بعض القواعد البسيطة. هذه القاعدة الوحيدة يمكن تحديدها بخصائص مختلفة، من ذلك أنها تربط علاقة بين عنصر فارغ موجود في موقع أسند له دور دلالي وعائد عليه لم يسند له أي دور دلالي. ويشترط في العنصر الفارغ أن يكون معمولاً فيه (régi, gouverné) بالمعنى التقليدي لهذا المصطلح. كذلك يجب أن تخضع هذه العلاقة (بين العنصر الفارغ والعائد عليه] إلى مبدأ المحلية، من بين النتائج الأخرى لمبدأ الاسقاط ما نجده في الجملة الموالية(34):

34. The men asked me (how they could help each other)

---

(13) يرى **شومسكي** أن النتائج التي توصّل إليها تؤكد طرح الفلاسفة العقلانيين في القرن السابع عشر ـ مثل **ديكارت** و**ليبنتز** ـ الذين اعتبروا أن الذهن الإنساني ليس صفحة بيضاء (table rase) بل يحتوي أفكاراً فطريّة سابقة على التجربة. ينحاز **شومسكي** إلى رأي العقلانيين ويدحض رأي التجريبيين الذين يرون أن كل معرفة هي معرفة ناشئة عن التجربة (أو الخبرة) مستنداً في حجته على الطريقة التي يتعلّم بها الاطفال التكلّم. يرى **شومسكي** أن قدرة الأطفال على تعلم لغة معينة لا ترتبط لا بالمنبهات (Stimuli) ولا بالذكاء: فكل الأطفال حتى الأغنياء يتعلّمون التكلّم بلغتهم الأم لأنهم استبطنوا نحوها. إذن المدارس الحكوميّة ليست ضروريّة لتعلّم اللغة، لأنّ الطفل اختزن بعد قواعد لغته قبل سنّ الدخول إلى المدرسة. فدور المدرسة ينحصر في تعليم القراءة والكتابة وفي مساعدة الطفل على تغذيّة معرفته بلغته وجعله واعياً بقواعدها بعدما كانت معرفة حدسيّة. **ابن خلدون** بدوره يفرّق بين الملكة اللسانيّة (كمعرفة حدسيّة لقواعد اللغة) وصياغة قواعد اللغة (كمعرفة واعية لهذه القواعد). (المعرّب).

(14) أصبحت تعرف هذه القاعدة فيما بعد بقاعدة «حول ×». (المعرّب).

سألني الرجال [كيف يمكنهم أن يعينوا بعضهم بعضاً]

من الواضح أن ما بين المعقوفين هو مفعول في صيغة جملة. وهذه الجملة المدمجة تشكل ميداناً مناسباً لتطبيق قاعدة تحويل المكمم (mouvement - wh). فالفعل ask يتطلب مفعولين. جاء الأول إسماً والثاني جملة، وبالتالي فإن كل شروط مبدأ الاسقاط قد توافرت. والآن لنتأمل الجملة التالية(35):

35. The men asked me (hon to help each other)

سألني الرجال [كيف إعانة بعضهم بعضاً]

نلاحظ أنه ليس هناك فرق في المعنى بين الجملتين (34) و(35) رغم أنّ المسند جاء فعلاً متصرفاً في الأولى ومصدراً في الثانية. لذلك ـ واستناداً إلى مبدأ الإسقاط ـ يجب أن يكون هناك فاعل للمصدر، وبما أن هذا الفاعل لم ينطق به فإنا ـ رغم ذلك ـ نعتبره موجوداً ذهنياً، ونسند لهذه الجملة التمثيل الدلالي التالي (36):

36. The men asked me (how PROto help each other)

نلاحظ أن ضمير المشاركة each other (بعضهم بعضاً) له سابق (antécédent) في الجملة المدمجة، وهو PRO الذي يعود بدوره على السابق The men فاعل فعل الجملة الرئيسية، وبذلك تكون شروط نظرية الربط قد استوقف حظها.

مما يجلب انتباهنا ـ بعد تحليلنا للجمل المذكورة ـ هو أن المضمر PRO له خصائص توزيعية مهمةجداً. أولاً: قد يكون هذا المضمر في توزيع متكامل مع العائدات المعجمية (anaphores lexicales) [كضمائر الإنعكاس وضمائر الإشتراك]. أي أنه لا يوجد مقام واحد يشترك فيه المضمر والعائدات. ويمكن التأكد من ذلك بوضع الواحد مكان الآخر في الجملة (36) حتى نتحصل على جملة لاحنة(37):

37. * The men asked me (how each other to help PRO)

* سألني الرجال [كيف بعضهم بعضاً إعانة PRO]

ثانياً: نلاحظ كذلك ـ على مستوى بنائي أكثر تجريداً ـ أن المضمر PRO وهذه العائدات المعجمية يمكن ان يكون لها توزيع مشترك؛ وهو أمر لا يدعو إلى الاستغراب، لأن هذا المضمر ـ كما رأينا ـ هو في الحقيقة مضمر وعائد في الوقت نفسه. وعلى سبيل المثال نذكر أن هذا المضمر وهذه العائدات المعجمية لها التوزيع نفسه إذا كانا في موضع فاعل المصدر كما يظهر ذلك في الجملة(36) والجملة (38):

38. The men would prefer (for each other to win)

الرجال يحبذون [لبعضهم بعضاً الفوز]

لكنهما في توزيع متكامل إذا احتلا موضع فاعل لمركب إسمي كما يظهر من التقابل بين الجملة النحوية (39) والجملة اللاحنة (40):

39. The men prefer (each other's books)

الرجال يحبذون [كتب بعضهم بعضاً]

40. *The men prefer (PRO books)

* الرجال يحبذون [كتب PRO]

كذلك هناك خاصية توزيعية أخرى يشترك فيها المضمر والعائدات وهي أنهما لا يحتلان

بتاتاً موضع فاعل فعل متصرف كما يظهر من لحن الجملتين التاليتين(41):

41. a - * The men prefered (that PRO win the race)
الرجال يحبذون [أن يفوز في السباق]

b - * The men prefered (that each other win the race)
الرجال يحبذون [أن بعضهم بعضاً يفوز في السباق]

من بين الجمل التي تأملناها (36-41) لم نجد توزيعاً موحداً للمضمر والعائدات المعجمية إلا في تراكيب احتلا فيها موضع فاعل المصدر ممّا يدل على أن توزيعهما المشترك مختصر على سياقات محدودة جداً، الشيء الذي يسمح لنا أولاً باعتبارها خاصية موسومة تتميز بها اللغة الإنكليزية، وثانياً بافتراض أن المضمر والعائدات في توزيع متكامل كلي[15].

إن كل نظرية تجعل من النحو الكلي موضوع بحثنا لا تتوصل إلى معرفة لماذا يكون المضمر والعائدات المعجمية تارة في توزيع متكامل في البنية السطحية وتارة في توزيع مشترك في البنية العميقة المجردة تكون في الحقيقة قد أهملت شيئاً مهماً.

الإستنتاج الذي يفرض نفسه هنا هو أن هذه المعطيات تعكس تفاعل نظريتين فرعيتين للنحو الكلي: إحداهما، وهي نظرية الربط، تحدد توزيع العائدات بصفة عامة [سواء كانت مستترة أو صرفية]؛ وثانيهما، وهي نظرية الإعراب، تميز بين العائدات المستترة [مثل PRO ـ المتغير ـ الأثر] والعائدات الصرفية (مثل each other ـ بعضهم بعضاً ـ himself ـ نفسه .. إلخ] (انظر شومسكي 1981b.

إن في ذلك لمثال حي على ما نسميه بالبنية القالبية (structure modulaire) لملكة اللغة كبديل باطني لقالبه. بنية المعرفة ككل. هذه الفرضية تعرضت وما زالت تتعرض لنقد عنيف لا أرى مبرراً

---

(15) ممّا يدعم طرح شومسكي، نذكر أن الوحدات الصرفيّة (سواء كانت إسماً أو عائداً) لا تكون فاعلاً للمصدر (infinitif) إلّا في حالات نادرة: إذا كان فعل الجملة الرئيسيّة من فئة ظنّ (Be-lieve - tupe) تتميّز هذه الأفعال بخاصيّة إسناد حالة إعرابية إلى فاعل الجملة المدمجة، وبالتالي يمكن لفاعل المصدر أن يكون وحدة صرفيّة: John believes [Bill to be happy].

ـ أذا كان فعل الجملة الرئيسيّة مقوليّاً (sous - catégorisé) للأداة for مثل to preter وto want. فالأدوات for ـ وليس الفعل ـ هي تسند حالة إعرابيّة إلى فاعل الجملة المدمجة، وبالتالي يمكن لفاعل المصدر أن يكون وحدة صرفيّة:

John Want [Bill to Leave = John Want [foe Bill to Leave]

لكن هذا التوزيع المشترك للمضمر والعائدات المعجمية مختصر على سياقات محدودة جداً في اللغة الإنكليزية ممّا يسمح لنا باعتبار هذه البنية بنية موسومة (marquée) لا تنقض نظريّة الربط.

يقول الدكتور **عبد القادر الفاسي الفهري في هذا الشأن:**

«... فشومسكي يدخل مفهوماً جديداً **هو مفهوم الموسومية** (markedness). فليست كل البنى الموجودة في اللغات في مستوى واحد من الطبيعة (naturalness)، بل هناك بنى أكثر طبيعية من بنى أخرى. واستدلال شومسكي يقوم على بيان ان مثل هذه البنى لا تكاد توجد إلّا في الإنكليزية. فهي إذن بنى لها سمة خاصة، وهي لا تهدد نظريّة الربط العاملي بقدر ما تدعو إلى بناء نظريّة للوسم. [انظر: الفاسي الفهري، عن **أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني** ـ نشر دار توبقال، ص 59]. (المعرّب).

له لا لأنها فرضية طبيعية فحسب، ولكن أيضاً لأنها ـ على ما يبدو ـ تزداد دعماً كلما ازدادت معرفتنا بأنساق المعرفة الخاصة.

ليس هناك ما يبرر وجود ما يشبه مبدأ الصرامة في نظرية اللغة ولا ما يشبه مبدأ الاسقاط في نظرية البصر. وعلى الرغم من التلويحات المتكررة بإمكانية وجود آليات عامة للتعلم وبتفاعل الجسم مع المحيط فإنه لا توجد ـ إلى حد علمي ـ أية صياغة ملموسة لهذه الافكار حتى تشكل موضوع دراسة علمية. يحق لنا ـ اعتماداً على ما نعرفه أو على ما يستسيغه العقل ـ أن نؤيد الطرح الذي يسميه **جون مارشال**:«La nouvelle organologie»، وأن نبحث ـ كما دعانا إلى ذلك ـ في الترابط العصبوي للتنسيق البنيوي للعقل. وكما توحي به أمثلتنا فإن العناصر الفارغة تمثل طريقة ملائمة لاختيار خصائص النحو الكلي، إذ إنها تقيم الدليل على أنه من الصعب جداً أن نفكر في أنّ هذه العناصر مكتسبة بواسطة المعطيات الحسية المباشرة. فالتجربة اللسانية لا تمدنا بأي عطاء سديد حول طبيعة وخاصية العناصر الفارغة. إذن، من المعقول أن نفترض أن هذه الميزات تعكس خاصيات باطنية للدماغ: فإذا ما قدر لنا أن نعير اهتماماً لطبيعة دماغ الإنسان ـ عوضاً أن نهتم بخصائص المحيط ـ فإن هذه العناصر الفارغة تشكل موضوعاً هاماً وجذاباً.

نمو المعرفة

والآن لو افترضنا أنه يمكن بناء نظرية «النحو الكلي» وفق الخطوط العريضة التي رسمناها آنفاً، فما عساه أن تكون النتائج؟ نلاحظ أولاً أن في الأمثلة المذكورة ثمة ما يدل على أن معرفتنا [للأشياء] هي معرفة فطرية وقبلية لا دخل فيها للمعطيات الحسية المباشرة. إنّ الطرح الذي يفترض أن معرفتنا للظواهر هي معرفة مكتسبة، بفضل تجارب ومواقف اتيحت لنا، هو طرح لا يستند إلى حجج قوية لأنه يصعب في بعض الحالات حتى مجرد تخيل المواقف المناسبة لهذه المعرفة. ليس هناك ما ينفي ان المعرفة القضوية ـ كمعرفتنا أن الجملة (31) لها تأويل (33) يمكن اكتسابها بطريقة استدلالية عامة وثابتة بمجرد توافر المعطيات اللازمة لمتكلم اللغة. لكن يكفينا أن نتأمل قليلاً حتى نقتنع بأن هذه الفكرة محتملة كاحتمال تفسير ظاهرة أن العين التي تتكون لدى الجنين البشري هي عين ثديي وليس عين حشرة، أو أن البلوغ يتم عند سن معين، أو أن الأطفال يعتمدون على مبدأ الصرامة في تحديد البنية انطلاقاً من الحركة.

في كل هذه الحالات هناك احتمال كبير في وجود خصائص فطرية (propriétés innées) تفسر الحالة الموجودة أي ـ فيما يهمنا ـ الحالة المعرفية المجسمة في معرفة قضوية.

نحن لسنا في مرحلة التأمل البسيط. هناك فعلاً نظرية تجريبية قدمت حلولاً لبعض المشاكل وجسمت هذه المعرفة القضوية بفضل ما تشتمل عليه من مبادىء ونظريات كمبدأ الاسقاط ونظرية الربط العاملي والإعراب والمراقبة والمحلية... إلخ. بإمكاننا إذن أن نعتبر هذه النظرية ـ مع بعض البارامترات ـ مكوناً للحالة البدائية. لكن في مقابل هذه النظرية لا توجد نظرية بديل تقدم معالجة دقيقة للظواهر التي عرضناها ولا حتى لنظرية البلوغ أو لمبدأ الصرامة إذا ما اعتمد أساساً على نظرية عامة كنظرية «التعلم» أو «نظرية الإثبات» (Confirmation).

إذا لم يكن ما قيل تافهاً، فمعنى ذلك أنه ليس باستطاعتنا أن نبرهن على أن المعرفة القضوية يجب أن تكون دائماً يقينية [أو مثبتة] كما تطرحه نظرية التعلم المعاصرة، لأن اللغة هي ضرب من المعرفة القضوية التي تنمو في الذهن دون الحاجة إلى برهنة. يمكننا أن نتساءل لمعرفة ما إذا توجد ـ في ميادين أخرى ـ أنواع أخرى من المعرفة القضوية التي تنمو في الذهن. لتوضيح ذلك نسوق المثالين التاليين:

عندما نشاهد شيئاً يتحرك ماراً خلف ستار فإننا نعرف جيداً أنه سيظهر من جديد في مكان كذا. من البديهي أن هذا النوع من المعرفة القضوية موجود: فهل نحن أمام معرفة قضوية مثبتة أم أمام نتاج مجموعة من المبادىء الفطرية قدحت التجربة شرارتها؟. كذلك، عندما نشاهد صورة مستوية تدور حول نفسها نعرف ـ بفضل الملاحظة الحسية الظاهرة ـ أننا أمام جسم نحيف مثل الخيط. لكن استعمال العقل يثبت فساد [أو بطلان] ما يتراءى للحواس. وبكلام آخر، نعرف أنها صورة مستوية وصلبة في حالة دوران وليس (كما كان يمكن أن تؤول) صورة أخذت في الإنكماش حتى صارت نحيفة مثل الخيط. فهل نحن أمام نوع من المعرفة المثبتة أم أمام نتيجة مبدأ شبيه بمبدأ الصرامة[16]؟ هذه أسئلة واقعية لأنه من المحتمل جداً أن لا نكون ـ في هذه الحالة ـ أمام معرفة يقينية. فإذا ما وجد جسم آخر يمتلك مبادىء فطرية تختلف عن المبادىء التي نمتلكها ـ كنظرية الربط ومبدأ الصرامة.. إلخ ـ فسوف تتكوّن لديه ـ رغم أنه أمام المعطيات نفسها التي أتيحت لنا ـ عقائد مختلفة تماماً عن عقائدنا وميدان معرفة مخالف لميدان معرفتنا ومعرفة قضوية مخالفة لمعرفتنا القضوية. من البديهي إذن أن نفترض أن القسط الأكبر من معرفتنا في شتى الميادين ـ كاللغة وتحرك الأشياء وسلوك البشر... إلخ ـ هي معرفة فطرية «تنمو في الذهن» على أساس نسق من المبادىء الفطرية وليست مع معرفة قائمة على أساس التجربة. نحن لا ننكر بتاتاً وجود النمط الثاني من المعرفة [أي القائم على التجربة] في ميادين لا يكون فيها للبنية الفطرية دور مهم كمعرفة ما إذا كانت كل الغربان سوداء أو معرفة ما إذا كانت الكوارك حرة.. إلخ.

أقل ما يمكن أن نقوله هو أننا أمام مواضيع جد هامة يصعب تفسيرها اعتماداً على طريقة قبلية [أو تجريبية]. وإذا كان الأمر كذلك، فإن مناهج طرق مسائل تتعلق بطبيعة المعرفة والمعتقدات يجب مراجعتها والنظر فيها من جديد بصفة جذرية.

اللغة والنحو: قواعد ومبادىء

أودّ أن أختم هذا البحث بملاحظات حول الكيفيّة التي تمّ بها في العقدين الأخيرين تطور أفكارنا حول دراسة اللغة وبالخصوص تلك التي تمّت في إطار المنهج الذي اعتمدته هنا. أظنّ أن هناك تحوّلين جذريين في طريقة تصور المواضيع الهامّة. يتمثّل الأوّل في تغيّر محور اهتماماتنا وتركيزه على النحو بدلاً من اللغة. فاللسانيون البنيويون وأسلافهم جعلوا من اللغة (Langage) موضوع بحوثهم[17]. بالنسبة إليّ، دافعت هنا عن وجهة نظر مخالفة تماماً لوجهة نظرهم، لأنّي

---

(16) يريد شومسكي أن يؤكد على شيئين: هناك الملاحظة الحسيّة وهناك تأويلنا الذهني لهذه الملاحظة. فقد يكون التأويل الذهني منسجماً مع الملاحظة الحسيّة الظاهرة وقد يكون غير منسجم مع واقع الملاحظة، لأن حسنا لا يلحظ إلاّ الحركة النسبيّة. ففي المثالين اللذين قدّمهما **شومسكي** كان التأويل الذهني مخالفاً لواقع الملاحظة. (المعرّب).

(17) اللسانيون البنيويّون اعتبروا أن مادة البحث هي العيّنات التي يجمعها اللغوي (سواء كانت مكتوبة أو مسموعة) ليخضعها لطريق تحليله، ولنا في النحاة العرب خير مثال حيث كانوا يذهبون إلى البوادي لجمع هذه العيّنات. أمّا بالنسبة إلى التوليديين فهذه العينات ليست تمثيلية لأنها لا تمثل إلاّ متناً صغيراً جداً مقارنة بعدد الجمل غير المحدود. فبدل أن يدرس علم اللغة تلك المجموعة من الجمل المنتقاة انتقاء اعتباطياً، يرى **شومسكي** أن موضوع علم اللغة يجب أن يتمثل في دراسة المعرفة الضمنيّة التي يمتلكها المتكلم عن لغته، أي هذه «الكفاية اللغويّة» التي تتيح له إنشاء وفهم حتّى الجمل التي لم يكن سمعها من قبل. (المعرّب).

أعتبر أن محور الإهتمام هو النحو وليس اللغة. فاللغة ـ بالنسبة إليّ ـ تمثّل مفهوماً ثانويّاً غير مهمّ. هذا التغيير في مجالات البحث وقع تعويضُه أحياناً في بعض المؤلفات التمهيديّة أو في مكتب اللسانيات الرياضية رغم أن كل ذلك كان واضحاً تمام الوضوح منذ الأعمال الأولى التي تمّت في إطار منهج النحو التوليدي. أظنّ أن هذا التغيير كان طبيعياً. وعلى عكس ما كان سائداً، فإنّ مفهوم «اللغة» يندرج في مستوى تجريد أبعد ما يكون من مفهوم النحو عن الآليات الحقيقية (بسيكو فيزيولوجيّة). فالأنحاء موجودة في العالم: كل واحد منها يعتبر مكوّناً للحالة النفسيّة التي عليها المتكلّم. أما بالنسبة إلى اللغات، فيمكن أن نفترض أنّها محدّدة بالنحو أو بعوامل أخرى، لكنّها ـ في كل الحالات ـ أبعد بكثير عن الآليات الحقيقيّة للدماغ من الأنحاء الممثلة في هذه الآليات. أمّا بالنسبة إلى نظرية «النحو الكلّي»، فإنّها ليست دراسة للخصائص العامة للغة وإنما هي مكوّن للإرث النشوئي، شأنها في ذلك شأن الخاصيات التي تجعل للجنين يدين عوضاً عن جناحين وتجعله يستعمل مبدأ الصرامة ويمرّ بفترة البلوغ... إلخ، فإذا ما تبنّينا هذا التغيير، فإن هذا الجانب من اللسانيات يندرج ضمن علم النفس و ـ في نهاية المطاف ـ ضمن علم البيولوجيا. فاللسانيات ـ بحسب هذا التحديد ـ تمتاز بخاصية ليس لها تأثير نظري وهو أنّ أهمّ المعطيات المتاحة لدراسة الحالة البدائية (état initial) والحالة المستقرّة (état stable) للقدرة اللغوية تتمثّل في حدس المتكلّم عن تراكيب لغتهم.

يمكننا منطقيّاً ـ كلما ظهرت في الأفق معطيات جديدة هامة في ميدان الأعصاب والبيولوجيا ـ أن نتنبأ بأنّ هذه المادة ستترك المجال لطريقة أخرى تتولى الإجابة عن التساؤلات نفسها.

التغيير الثاني كان أكثر دقّة وبدأت نتائجه تظهر للعيان. فالنظريات الأولى للنحو التوليدي سمحت بتواجد أنماط كثيرة من الأنحاء الممكنة، وذلك حتى تكون أكثر ملاءمة من الناحية الوصفية ممّا يحدّ من القدرة التفسيريّة لنظريّة «النحو الكلي» دون أن يفرغها من محتواها. لكن في العشرين سنة الأخيرة ظهرت أعمال كثرة ترمي إلى التقليص من الأنحاء وتعويضها بمبادىء تفسيريّة كلّما اتّضحت معرفة لماذا تأخذ الحالة المستقرّة الشكل الذي أخذته. فالتحليل عامّة تَمثّل في كثرة القواعد المسموح لها وفي الآن نفسه في الإستدلال بمبادىء عامّة وبارمترات. وهكذا ـ وبفضل تقدّم هذه الأعمال ـ تحوّل محور الإهتمام تدريجيّاً من نسق قواعد إلى نسق مبادىء كنظريّة الربط ومبدأ الإسقاط. فنظريات النحو التوليدي الحالية حصريّة جدّاً حتّى أنّها لا تسمح ـ دون اعتبار المعجم طبعاً ـ إلّا بعدد محدود من الأنحاء. وبذلك يكون النقاش الكبير الدائر حول خصائص نسق القواعد (أي معرفة ما إذا كانت القواعد تحويليّة أم تأويليّة) لا محتوى له.

من بين نتائج التغيير الثاني، نذكر كذلك أن جلّ ما توصلت إليه اللسانيات الرياضيّة لم يقع تأويله كما ينبغي، وبالتالي كان فارغاً من كل مضمون لأنّه عالج خصائص مجموعات أنحاء غير متناهية. فمسألة القدرة التوليديّة مثلاً ليس لها معنى بالنسبة إلى هذه المجموعات. إنّ البنية الخاصة والمفصّلة لعناصر هذه المجموعات تلعب في الحاضر دوراً مهمّاً بالنسبة إلى كل النتائج التي يمكن أن نتحصّل عليها في دراسة القدرة التوليديّة أو ما يسمّى «تعلّم الأنحاء». هذه الملاحظات نفسها يمكن توجيهها كذلك إلى نظريّة تحليل الجمل ولكن لأسباب أخرى كما نبّه إلى ذلك **بارويك وينبارف** عام 1981. فالنتائج المتوصل إليها في ميدان الرياضيات صالحة على أقصى تقدير للتحليل كلما كانت الجمل طويلة. ولكن كل نتيجة لها قيمة تجريبيّة يجب أن تستغل لتحليل الجمل القصيرة كالتي نستعملها يوميّاً، سواء ركزنا اهتماماتنا على التحليل النحوي أو بحثنا في تفسير وظيفي لتطوّر اللغة. وإذا كان تحليل الجمل يلعب دوراً مهمّاً في تطور اللغة، فمن المنتظر أن تكون الأنحاء «القصيرة» ـ كالأنحاء التحويليّة التي تعتمد على مبدأ الإسقاط أو على نظريّة الربط ـ هي الأنحاء المحبّذة.

إن مبادىء ـ كمبدأ الإسقاط ـ تقدّم لنا تكهّنات هامّة جدّاً: إذ من مزاياها أنّها تختزل كثيراً النحو وتسمح بصياغة موضوع تحليل نحو الجمل وموضوع اكتساب الأنحاء صياغة صحيحة. وهكذا تتمحور اهتماماتنا حول معرفة الحدود المسموح بها للتغيرات البارامتريّة. فانطلاقاً من نظريّة نحو كلّي مجهّز ببنية غنيّة نسبيّاً يمكن لتغيير طفيف يطرأ على بارامتر واحد أن يؤدّي إلى ظهور لغات مختلفة، لأنّ أي تغيير ـ ولو كان طفيفاً ـ ينعكس على النسق كلّه، وبالتالي تنشأ لغات مختلفة كثيراً عن بعضها بعضاً، رغم أنّها تصبّ في قالب واحد. ولأسباب شبيهة بالأسباب التي ذكرنا يظهر لنا أنّ الأجناس الحيوانيّة وكأنّها مختلفة كثيراً عن بعضها بعضاً، بينما هذا الإختلاف ناتج عن تغيرات في تعديل نسق بيوكيميائي واحد فقط. هذا هو النمط من النتائج التي نودّ التوصّل إليه في دراستنا للّغة، وبالأحرى في دراستنا للنحو الذي يمثّل الموضوع الرئيسي والحقيقي. من الناحية الكيفيّة، يظهر لنا أنّ اللغات تختلف عن بعضها بعضاً، ورغم ذلك هناك ما يبرّر ادعاءنا بأنّ الحالة البدائية حصريّة جدّاً إلى حدّ أن نسقاً معقّداً من المعلومات هو في نهاية الأمر نسق مكوّن من معطيات جزئيّة. لذلك، فإنّ نظريّة تحتوي على مبادىء وبارامترات وعلى نظريات فرعيّة وبنية تفاعل غنيّة تكفي للحصول على النتائج التي نلاحظها فعلاً. لأوّل مرّة في التاريخ يبعث إلى الوجود هذا النمط من النظريات وهو لعمري طرح جديد مثير للإعجاب.

ترجمة: البشير هروم

مكتبة فوكو في العربية

الأعمال الفلسفية الكاملة

تصدر تباعا في العربية

- تاريخ الجنون في العصر الكلاسي
- مولد العيادة
- الكلمات والأشياء
- أركيولوجيا المعرفة
- نظام الخطاب
- المراقبة والمعاقبة
- تاريخ الجنسانية I: إرادة المعرفة

II: استعمال الملذات

III: الاهتمام بالذات

جميع حقوق ترجمة ونشر هذه المؤلفات في العربية محفوظة لـ:

مركز الانماء القومي

من الناشر الأصلي الفرنسي «Gallimard» وورثة الفيلسوف الراحل

-يعتبر هذا الإعلان بمثابة تحذير قانوني لمخالفي هذا العقد.